



نموذج تقرير مشاركة في البرامج التدريبية

اولا : معلومات المشترك

اسم المشترك	سيف الله علي نجم
التحصيل الدراسي والاختصاص	بكالوريوس / ادارة اعمال
العنوان الوظيفي	محاسب
اسم الجهة الحكومية	هيئة النزاهة الاتحادية
البريد الالكتروني	Saifalinagm1989@gmail.com
رقم الهاتف	٠٧٧٠٠٧٠١٠٠٣

ثانيا : معلومات البرنامج التدريبي

عنوان البرنامج	الاجراءات الاحترافية الجزئية و الكلية وسلامة القطاع المالي
طبيعة البرنامج التدريبي	ورشة تدريبية (افتراضية)
البلد	الكويت
الجهة الراعية	المعهد العربي للتخطيط
الجهة المنظمه	المعهد العربي للتخطيط
مدة البرنامج	٢ ساعتين
التاريخ	من ٢٠٢٦/٢/٩ الى ٢٠٢٦/٢/٩
الجهات الحكومية المشاركة في البرنامج	وزارة المالية - وزارة التخطيط - البنك المركزي



البلدان المشاركة الاخرى مصر - الكويت - عمان

ثالثا : محاور ومواضيع البرنامج التدريبي

1. المخاطر النظامية وأدوات السياسة الاحترازية الكلية ومتطلبات بازل 3.
2. التفاعل بين السياسة الاحترازية والسياسات الاقتصادية الأخرى.
3. أنظمة الإنذار المبكر واستخداماتها في تقييم التحديات المالية.
4. منظومة إدارة الأزمات المصرفية وأهميتها في تعزيز الاستقرار المالي.

رابعا : المنهاج التدريبي والمواصفات التخصصية

• المنهاج التدريبي

حيث اعتمد على معلومات وبيانات دقيقة ومصادر موثوقة ذات طابع دولي متقدم في مجال الإجراءات الاحترازية الكلية وسلامة القطاع المالي هذا الطابع العلمي عزز من قيمة البرنامج، وجعل محتواه متوافقا مع أحدث التطورات العالمية في الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر. كما ركز المنهاج على الجوانب النظرية والعملية معاً، إذ لم يقتصر على تقديم المفاهيم العامة، بل تضمن تدريبات تطبيقية وأمثلة واقعية تساعد المشاركين على فهم كيفية تحويل المعرفة النظرية إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ داخل المؤسسات المالية. هذا الدمج بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي منح المتدربين قدرة أكبر على الاستفادة من البرنامج في حياتهم العملية.

• المواصفات التخصصية : اعتمد البرنامج التدريبي على معايير دولية حديثة مثل بازل 3 ومعياري IFRS 9 ، وهي

مواصفات تهدف إلى تعزيز قوة البنوك وتقليل المخاطر النظامية. ومن وجهة نظري، فإن مقارنة هذه المواصفات بما هو معمول به في العراق لم يتم العمل به .

خامسا : النشاطات الصفية والميدانية



أ- الصفية او النظرية شمل البرنامج تقديم محاضرات نظرية

مدعومة بعروض تقديمية وصور توضيحية، ساعدت على تبسيط المفاهيم المعقدة وربطها بالواقع العملي. على برنامج

(teams) مثل دراسة حالات واقعية أو تقييم افتراضي لمخاطر النظام المالي

ب- الميدانية لا يوجد

سادسا : التقارير والعروض التقديمية

أ- لم يتم إعداد أو تقديم أي واجبات أو تقارير إضافية من قبل المشاركين خلال البرنامج التدريبي، باستثناء ما تم عرضه من محتوى الورشة نفسه.

ب- العروض التقديمية : لا يوجد.

سابعا : البرامجيات والتقنيات التكنولوجية الحديثة

أ- البرامجيات: لا يوجد.

ب- التقنيات الحديثة الاخرى :. تناول الورشة التدريبي مجموعة من التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في مجال

الإجراءات الاحترازية وسلامة القطاع المالي، مثل أنظمة الإنذار المبكر واختبارات الضغط المالي وأدوات الرقابة الكلية

والجزئية

ثامنا : الموائمة و/او محاور أخرى



تتضمن هذه المحاور علاقة الورشة التدريبية بخطة عمل المؤسسة

ومدى موازنتها مع أهدافها الإستراتيجية وبالنسبة لهيئة النزاهة الاتحادية العراقية فإن ربط محتوى الورشة بخطةها يعزز جهودها في دعم الشفافية والرقابة المالية، ويجعل التدريب جزءاً من مسارها الاستراتيجي لتحقيق الاستقرار المؤسسي والمالي.

تأسعا : التجارب المستفادة إمكانية تطبيق ما تم الاستفادة منه في العراق تبدو واقعية خصوصاً في المؤسسات المالية ولرقابية حيث يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية. وتعد وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي وهيئة النزاهة الاتحادية العراقية من أبرز الجهات المسؤولة عن تبني هذه المخرجات وتطبيقها ضمن خططها الإستراتيجية بما يضمن موازنة التدريب مع أهداف التنمية والرقابة المالية.

عاشرا : تقييم البرنامج التدريبي

أ- ورشة افتراضية

ب- تقييم المنهاج التدريبي والمؤسسة : من خلال مشاركتي في هذه الورشة الافتراضية عبر منصة تيمز، أستطيع

القول إن المنهاج التدريبي كان غنياً بالمفاهيم النظرية ومفيداً في تعزيز المعرفة

أي ملاحظات حول تطوير البرامج اللاحقة: انطباعات المشاركين عن الورشة التدريبية الافتراضية عبر منصة تيمز كانت إيجابية من حيث وضوح المحتوى وكفاءة المدرب وتفاعل الجو التدريبي، مع بعض الملاحظات السلبية المتعلقة بقلّة الأمثلة التطبيقية والحاجة لمزيد من الوقت للنقاشات.

الحادي عشر : التوصيات والمقترحات: من خلال مشاركتي في الورشة التدريبية الافتراضية عبر منصة تيمز، أرى أن تطبيق ما ورد في البرنامج التدريبي داخل المؤسسات العراقية سيكون ذا أثر مباشر في تعزيز الإجراءات الاحترازية والرقابة المالية، خاصة إذ تم تكيف المفاهيم والمعايير الدولية لتتناسب الواقع المحلي. هذا التطبيق يمكن أن يساهم في رفع كفاءة المؤسسات وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي.